CD/PV.1040
6 September 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الأربعاء، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٥

الرئيس: السيد أنتون بينتر (سلوفاكيا)

(A) GE.06-64289 301107 301107

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة الأربعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

ولـــديّ على قائمة المتحدثين في هذا اليوم المتحدثون التالية أسماؤهم: سفير اليابان، السيد يوشيكي ماين؛ وسفير هولندا السيد يوهانس لاندمان؛ وسفير المملكة المتحدة، السيد جون دونكا؛ وسفير باكستان السيد مسعود خان.

والآن أعطي الكلمة للمتحدث الأول على قائمتي، سفير اليابان الموقر، السيد يوشيكي ماين.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتوجه بشكري الحار للسفير أنتون بينتر، رئيس البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، على دعوته لعقد هذه الجلسة الرسمية وعلى إتاحته الفرصة لي للإدلاء ببيان.

وإدراكاً منا لما ذهبنا إليه جميعاً من ضرورة إيجاد مخرج للطريق المسدود الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح عن طريق إجراء مناقشات موضوعية، فقد دارت في هذا العام مناقشات منظمة ومركزة استناداً إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وذلك بمبادرة من الرؤساء الستة لهذه الدورة. وقال إن إجراء مناقشات معمقة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال أثناء هذه المداولات المركزة، يعد في حد ذاته أكبر نتيجة حققها مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة. وأود، بهذا الصدد، أن أشكر الرؤساء الستة على الجهود التي بذلوها؛ فقد ألقوا ضوءاً جديداً على المؤتمر.

بـــيد أنـــه ينبغي ألا نكتفي بهذا الإنجاز، بل ينبغي علينا أن ننقل زخم هذا العام إلى العام المقبل وزيادة تطويـــره. واليوم، لكي أقدم أساساً لهذه الغاية، أود أن أقدم عرضاً عاماً وتقييماً للعمل الذي جرى في هذا العام بشـــأن البنود الأربعة الرئيسية في جدول الأعمال - نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

أولاً، أشارت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في بيانيهما، أثناء المناقشات المركزة بشأن نزع السلاح الـــنووي، أنهمـــا بصـــدد تحقـــيق تقدم في طريق نزع السلاح النووي على أساس معاهدة موسكو. وعلى وجه الخصـــوص، ينـــبغي الاعتراف والترحيب على النحو الواجب بأن البلدين استندا في بيانيهما إلى أرقام ملموسة ومفصلة. ومن المشجع أيضاً أن دولاً قليلة من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية قدمت بيانات مماثلة عما اتخـــذت من تدابير محددة في سبيل نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة بقوة، كما سبق أن لاحظت عدة بلدان منها اليابان، إلى زيادة تقليص ترساناتها النووية. وتبعاً لذلك، فقد ذكر طوال المناقشات المركزة التي جرت في هذا العام أن المطلوب هو إجراء المزيد من المداولات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

على أن مواصلة المداولات وإنشاء لجنة مخصصة كإطار لهذه المداولات مسألتان منفصلتان. وبالتحديد، نظراً لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي يتعين عليها القيام بنزع فعلي للسلاح النووي، فلا يمكن في نهاية المطـــاف إنشـــاء لجنة مخصصة من هذا القبيل دون موافقة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونتيجة للتحليل الدقيق للبيانات التي أدلت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن إنشاء لجنة مخصصة تعنى بنزع السلاح النووي، تـــبين عـــدم وجود أي توافق في الآراء من هذا القبيل بهذا الصدد. وبالطبع ستبذل محاولات في المناقشات المقبلة

لإقـــناع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتغيير مواقفها، ولكن ريثما يتحقق هذا التغيير، علينا أن نقبل، وإن كان على مضض، بحقيقة أن إنشاء لجنة مخصصة أمر غير ممكن.

وعـــلاوة على ذلك، ونظراً لأن النقاط الخلافية بشأن نزع السلاح النووي لا تزال تفتقر إلى الوضوح، فلا بد من إعطاء الأولوية لمواصلة المداولات بدلاً من الانصراف إلى إنشاء لجنة مخصصة.

وفـــيما يـــتعلق بالضمانات الأمنية السلبية، يمكن مشاهدة حالة مماثلة لمسألة نزع السلاح النووي. ففي المـــداولات المركزة التي جرت في هذا العام، تمت مناقشة نهجين أحدهما إقليمي، عبر المعاهدات الخاصة بالمناطق الخالـــية من الأسلحة النووية، والآخر عالمي. وقد أثيرت، فضلاً عن ذلك، مسائل هامة أخرى، مثل تحديد المحفل المناســـب لتناول مسألة الضمانات الأمنية السلبية وما هي البلدان التي ينبغي أن تحظى بالضمانات الكاملة. وقد جرى التسليم مرة أخرى بوجود طائفة متنوعة من النُهُج والأفكار، وذُكر بأنه لا تزال هناك نقاط يتطلب الأمر إجراء مزيد من المناقشات بشأنها في مؤتمر نزع السلاح.

ولما كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي تمنح الضمانات الأمنية السلبية، فإن مواقفها تكتسي أهمـــية حيوية عند إجراء مناقشات بشأن هذه المسألة. ولدى إدلاء الدول الحائزة للأسلحة النووية ببياناتها، لـــم تعرب أي منها عن رأي سلبي بشأن تقديم ضمانات أمنية سلبية عبر نهج إقليمي. ومن جهة أخرى، لا يمكن القول بأن إنشاء لجنة مخصصة تعنى بمسألة الضمانات الأمنية السلبية عن طريق نهج عالمي يحظى بتوافق في الآراء. وبالتالي، يمكن الاستنتاج، فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة لهذه المسألة، أن من الضروري أخذ الحالة الراهنة الخاصة بمسالة الضمانات الأمنية السلبية بعين الاعتبار.

أمـــا فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فمن الواضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستتحمل الدور الرئيسي. غير أنه، نظراً لأنه يتعين على الدول التي جربت الأسلحة النووية، فضلاً عن الدول غير الحائـــزة للأسلحة النووية، أن تتحمل هي الأخرى التزامات رئيسية بعدم إنتاج مواد انشطارية لأغراض الأسلحة النووية، فإن جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح معنية بهذا البند من جدول الأعمال. وخلافاً لمسألتي نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية، فإن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست مسألة تتحمل فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية وحدها. وهذا فرق جوهري. وأثناء المناقشات المنظمة التي جرت في أيار/مايو الجاري بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أرسل نحو ١٥ بلداً، من البلدان الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لهذه الأسلحة على حد سواء، أكثر من ٢٠ خبيراً من العواصم، وقُدّم عدد كبير من أوراق العمل، بما فيها مشروع معاهدة وولاية قدّما من قبل الولايات المتحدة. ودارت أيضاً مناقشات بشأن جميع جوانب هذه المعاهدة، بما في ذلك التعاريف والنطاق والمخزونات والتفتيش، وكادت تستغرق كل الوقت المخصص لهذه المسألة في الجلسات الرسمية وغير الرسمية.

ويتضـــح من البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أمر في غاية الأهمية وهو أنه، بالـــرغم مـــن وجـــود طائفة من الآراء بشأن مجمل برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، لـــم يعرب أي بلد، حائز للأســـلحة النووية أم لا، عن معارضته إنشاء لجنة مخصصة لمناقشة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

وأخـــيراً، في المناقشـــات المركزة التي جرت في حزيران/يونيه بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أرسلت قلة من البلدان خبراء من العواصم وقُدّم عدد من ورقات العمل. على أن الأمر الذي تكشّف على مدى هذه المناقشات المركزة هو، أولاً، أن علاقة المؤتمر بمؤسسات قائمة تعنى بمسائل الفضاء، مثل لجنة الأمم المـــتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاتحاد الدولي للاتصالات، ليست محددة كما ينبغي. وقد بات من الواضح على وجه الخصوص أن مسائل من قبيل الحطام الفضائي والتشويش والهجمات عبر الإنترنت يمكن أن تتناولها المؤسسات القائمة ذات الصلة على الوجه الأنسب. وقد أشير أيضاً إلى أن تدابير بناء الثقة يمكن تناولها في إطار النظام القائم لمعاهدة الفضاء الخارجي وليس في مؤتمر نزع السلاح.

كما برزت نقطة مهمة أخرى هي أنه، لأغراض المفاوضات، لا تزال الفكرة الرئيسية المتمثلة في تسليح الفضـــاء مبهمة وغامضة. ولأول وهلة، تبدو مسألة حظر زرع أسلحة في الفضاء الخارجي مثيرة. إلا أنه لا يزال هناك، في الواقع، غموض مطبق يحيط بمعرفة أنواع الأسلحة الموجودة بالفعل أو التي يمكن أن توجد، وأيها نريد حظر زرعها في الفضاء أو ينبغي أن يحظر زرعها.

فمؤتمـــر نزع السلاح ليس مؤسسة هدفها اعتماد إعلانات سياسية غامضة، بل إن مهمته هي التفاوض بشأن معاهدات ملزمة قانوناً. ولدى صياغة وثائق قانونية، يعد توضيح الفكرة الرئيسية التي تتمحور حولها هذه الوثائق شرطاً ضرورياً كحد أدنى.

وعلى أية حال، نظراً لأن مداولاتنا بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم تنضج بعـــد، بسبب سوء تحديد علاقة أعمال المؤتمر بهذا الخصوص مع مؤسسات قائمة والغموض الذي يكتنف الفكرة الرئيسية لهذه المسألة، فلا بد من القول بأننا لم نبلغ حتى مرحلة إنشاء لجنة مخصصة.

وبهذا أختم تقييمي لمناقشات مؤتمر نزع السلاح والنتائج التي توصل إليها في هذا العام. وآمل أن يشكل ذلك مادة للتأمل من أجل عمل مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

الرئـــيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. والآن أعطي الكلمة لسفير هولندا، السيد يوهانس لاندمان.

الســـيد لاندمـــان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على مشروع التقرير عن مؤتمر نزع السلاح. فالمشروع يعكس بشكل مناسب العمل الذي قام به المؤتمر أثناء هذه السنة الهامة، التي عملنا فيها على أساس ما يسمى "بمبادرة الرؤساء الستة". فقد أحدث الاقتراح المشترك الذي تقدموا به بشأن أنشـــطة المؤتمر فارقاً ملحوظاً. وقد عقدت مناقشات عامة تناولت جميع بنود جدول الأعمال وجرت المناقشات المنظمة والمركزة بمشاركة الخبراء، في حين كان بوسع أي دولة عضو في المؤتمر إثارة أي موضوع ترى أنه جدير بالاهتمام. وقد شكل ذلك تغيراً ملحوظاً نحو الأفضل ونحو التحسين مقارنة بالأعوام الأخرى. كما أن الأمين العام للأمـــم المتحدة، السيد كوفي أنان، لاحظ في البيان الذي أدلى به في حزيران/يونيه من هذا العام بخصوص أنشطة المؤتمر لهذا العام أن "للمرء أن يلمس ولادة زخم جديد".

وكما يشير مشروع التقرير، فإن "مبادرة الرؤساء الستة" لقيت استحساناً لدى جميع الدول الأعضاء في المؤتمر. وبالفعل، فقد شهدنا في هذا العام مزيداً من الجلسات ومزيداً من المداخلات ومزيداً من المساهمات المكتوبة وحضور المزيد من الخبراء أكثر من أي عام آخر على مدى العقد الأخير. وقد حان الوقت الآن لترجمة كل هذا النشاط إلى متابعة ملموسة.

ويقودني هذا الكلام إلى الاستنتاجات والقرارات التي ينبغي أن يتضمنها مشروع التقرير عملاً بالمادة ٤٥ من النظام الداخلي.

وعند النظر إلى الفصل الأخير من مشروع التقرير، لا أرى أية استنتاجات استخلصت حتى الآن فيما يخص التطورات الإيجابية التي حصلت في هذا العام. فالنهج المتبع يكتفي في الواقع بالحد الأدنى كما لو أن شيئاً لم يتغير. فلا وجود لاستنتاجات حقيقية، ولا قرارات حقيقية، ولا حتى توصيات على نحو ما تجيزه بل تتوقعه المادة ٤٥.

وأبدأ بالأمر الأكثر جلاءً فأقول إنه من الواضح مثلاً أن هذا التنسيق الجديد بين الرؤساء الستة ينبغي أن يتواصل. وفي الوقت نفسه، فإن الاكتفاء بتكرار العمل الذي جرى هذا العام في عام ٢٠٠٧ لا ينطوي على أي مغزى من حيث المتابعة.

فينبغي على الأقل أن يكون بمقدورنا أن نخلص إلى أنه يتعين إيجاد ترتيب ما، بالنسبة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، يعكس طائفة المسائل التي ينبغي أن يتناولها المؤتمر، بحيث يعطي لكل مسألة منها وزنها النسبي في المناخ السياسي السائد في الوقت الحاضر. ولكن ينبغي، من جهة أخرى، أن يكون بمقدورنا أن نستنتج أنه يجدر بنا على الأقل أن نشرع في مفاوضات ملموسة بشأن ولاية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي الفكرة التي تؤيدها أو، في كل الأحوال، لا تعارضها، في حد ذاتها أية هيئة أو أية دولة من الدول، كما بيّنت مناقشات هذا العام.

ولدي اقتراحان ملموسان. أولاً، تود هولندا إضافة إشارة إلى "مبادرة الرؤساء الستة" في الفقرة ٥٦ بعد السطر الأول عن زيادة اتساق ومغزى أنشطة المؤتمر طوال عام ٢٠٠٦.

وثانياً، ينبغي توضيح المقصود من عبارة "المقترحات الوجيهة" المذكورة في الفقرة ٥٦ بشكل أكثر تحديداً وذلك بالإشارة إلى المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وهو ما يقودنا إلى الصياغة التالية: "٥٦- إذ يضع في اعتباره زيادة اتساق ومغزى أنشطة المؤتمر طوال عام ٢٠٠٦ نتيجة "لمبادرة الرؤساء الستة"، وتوخياً لبدء العمل الموضوعي في وقت مبكر خلال دورة عام ٢٠٠٧، طلب المؤتمر إلى الرئيس الحالي والرئيس التالي أن يعقدا مشاورات في فترة ما بين الدورتين وأن يقدما، إن أمكن، توصيات تأخذ في الاعتبار نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة وجميع المقترحات ذات الصلة، بما فيها المقترحات المقدمة بوصفها وثائق مؤتمر نزع السلاح، والآراء التي أبديت والمناقشات التي جرت، والسعي إلى إحاطة أعضاء المؤتمر علما بمشاوراتهما، حسب الاقتضاء".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا الموقر على بيانه، والآن أعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة الموقر، السيد دونكان.

السـيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم بياناً مقتضباً بشأن مسائل مختلفة، وأقدم هذا البيان أمام مؤتمر نزع السلاح بالنيابة عن المملكة المتحدة وفرنسا.

في ٣١ آب/أغسـطس، أبلغت جمهورية كازاخستان مؤتمر نزع السلاح رسمياً عن نيتها التوقيع، ومعها دول أخرى من آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان)، على معاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، في سيميبالاتينسك، كازاخستان، يوم ٨ أيلول/سبتمبر.

لقد أيدت المملكة المتحدة وفرنسا منذ أمد بعيد تشكيل مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك مسلكاً مهماً في سبيل نزع السلاح وعدم الانتشار. ومثلما أكدت قرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معـاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً كفيل بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

عـلى أنـنا نـرى، وبسبب عدم إجراء مشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عناصر تتعلق بالجوهر، أن مشروع المعاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى لا يفي بالأهداف والمبادئ التي تنبني عليها المناطق الخالية من الأسلحة النووية على النحو الوارد في المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. فقد سلطت هذه المبادئ التوجيهية الضوء على أهمية الضمانات الأمنية السلبية فيما يتصـل بالمـناطق الخالية من الأسلحة النووية، وكذلك على ضرورة إجراء مشاورات. وتحدد المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مفهوم المعاهدات الإقليمية والضمانة التي تقدمها بأن مثل هذه المناطق خالية تماماً من الأسلحة النووية.

وقـد أعربـنا لـبلدان آسـيا الوسـطى الخمسة عن قلقنا حيال هذه المسائل، وطلبنا في عدة مناسبات، منذ عام ٢٠٠٢، إجراء المزيد من المشاورات من أجل تسوية هذه المسائل. ولم تلق هذه الطلبات أي استجابة على الإطلاق.

وتشـعر فرنسا والمملكة المتحدة بالأسف لسعي بلدان آسيا الوسطى الخمسة، بالرغم من الخطوات التي اتخذهـا الـبلدان لدى الأمم المتحدة والطلبات التي وجهتها إلى البلدان الخمسة إجراء المزيد من المشاورات، إلى التوقيع على النص في ٨ أيلول/سبتمبر دون معالجة المسائل التي أثارتها فرنسا والمملكة المتحدة. واستناداً إلى نص المعـاهدة بشـأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى كما هو مصاغ حالياً، فإن المملكة المتحدة وفرنسـا لا يمكـنهما دعمها ولا التوقيع على البروتوكولات التي تمنح ضمانات أمنية سلبية لدول آسيا الوسطى الخمسة الموقعة عليها.

وتطلب المملكة المتحدة وفرنسا توزيع هذا البيان على الدول الأعضاء الممثلة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئـيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة الموقر على بيانه المشترك الذي ألقاه بالنيابة عن المملكة المتحدة وفرنسا، والآن أعطي الكلمة لسفير باكستان الموقر.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، شكراً لكم وللأمانة على وضع تقرير مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أقدم فيما يلي بعض الملاحظات على المشروع الذي وزعتموه في الأسبوع الماضي.

يخيل إليّ أنكم ستعملون، أثناء الدورة غير الرسمية التي تعتزمون عقدها هذا اليوم، على تشجيع الوفود على النظر في الـــنص بأكملـــه فقرة فقرة. فلدي بعض الملاحظات والمقترحات العامة بشأن التقرير في مجمله، والتي أود أن أتشاطرها معكم ومع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

أولاً، أبـــدأ ببعض الملاحظات العامة. إن المعيار الأساسي الذي يقوم عليه تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة هو أن يستند إلى وقائع وأن يعكس فحوى مفاوضات وعمل المؤتمر.

فهـــذا العـــام لم تجر أية مفاوضات، ولكن المؤتمر قام بعمل، ومن ثم ينبغي أن يعكس التقرير ما حدث بكل أمانة.

وإذا كـــان لابـــد من اقتباس أقوال رؤساء المؤتمر أو الدول الأعضاء فيه، فينبغي أن تقتبس تلك الأقوال كاملة وأن ترد في سياقها الصحيح.

وينـــبغي أن ترد الإشارات إلى أصدقاء الرؤساء مركزة في موضع واحد لكي يتسنى تناول الموضوع من جميع جوانبه.

وأنتقل الآن إلى بعض التعليقات المحددة بشأن التقرير في حد ذاته.

في الفقرة ١٣، ورد اقتباس جزئي لبيان السفير راباسكي من بولندا، الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٦. فلا بد من إيراد ملاحظاته كاملة، وفيما يلي نصها: "تؤيد غالبية الوفود اقتراح السفراء الخمسة. وفي الوقت نفسه، ليس في وسع بعض الوفود الأخرى تأييد هذا الاقتراح". ويبدو أن هذه الأجزاء من تقرير الرئيس قد تعرضت لعملية تصحيح واسعة النطاق. ويمكن إدراج هذا النص بأكمله بعد الجملة الثانية.

أما الجملة التالية: "... هناك تشديد على ضرورة التحلي بمزيد من المرونة، وأن فكرة تحديث المسائل التي ينـــبغي أن يتـــناولها مؤتمر نزع السلاح حاضرة هي الأخرى"، فلا تعكس الواقع وبالتالي يتعين حذفها. فاعتماد جدول أعمال المؤتمر في يومه الأول إنما يؤكد أهمية جدول الأعمال الحالي وجدواه. وسيبقى سارياً ومعمولاً به إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وينبغي أن تكون الإشارة إلى استنتاجات أصدقاء الرؤساء الواردة في نهاية الفقرة مقرونة بذكر ملاحظات الرئيس، السفير لوشينين من الاتحاد الروسي، الذي قال، عند تقديمه تقرير منتصف المدة، ما يلي: "ليس هناك من يزعم أن هذه الورقة غير الرسمية ورقة متوازنة أو شاملة أو متكاملة".

وفي الفقرة ١٤، تحتاج العبارة "rolling discussion" (مناقشات متواصلة) إلى توضيح. فأياً كان المقصود من هذه العبارة، فإن المعنى غير دقيق وغامض. وبالتالي، فإما أن توضح أو تلغى. والواقع، إن الاجتماعات العامة للمؤتمر عقدت وفقاً لجدول الأنشطة الذي أعده الرؤساء الستة.

ويقول الجزء الأخير من الفقرة إن كل واحد من الرؤساء لقي تشجيعاً على تخصيص الوقت اللازم تحسباً للإبلاغ عن الاستنتاجات التي يتوصل إليها أصدقاء الرؤساء، إذا ما اقتضى الأمر. والسؤال: من قبل من؟ أو بعبارة

أخرى، من الذي شجع الرؤساء على ذلك؟ وأفترض أن المقصود هم الرؤساء أنفسهم. وبعد أسطر قليلة، ذكر أن اقتراحاً قدم دون الإخلال بأية قرارات تتخذ مستقبلاً. فمن الذي قدم هذا الاقتراح؟ أعتقد أنهم الرؤساء أيضاً. وهكذا، فما نحتاج إليه في هذا المقام هو الدقة والوضوح. إننا نرى أن جميع المسائل والملاحظات المتصلة بأصدقاء الرؤساء يمكن تناولها شاملة في فقرة أو جزء واحد.

وفي الفقرة ١٥، كان الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر، بخصوص العرض الذي يقدمه الخبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو أن يدرج ضمن بند المناقشة العامة وليس كجزء من المناقشة المنظمة. وينبغي الإشارة إلى هذا الاتفاق وفقاً للتفاهم الذي تحقق في المؤتمر، وأرى أنه يمكن صياغة الفقرة على النحو التالي من أجل توضيحها: "في الجلسة العامة السابعة والثلاثين بعد الألف المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قدم ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عرضاً تلبية لدعوة من المؤتمر".

وفي الفقرة ١٦، فإن عبارة "متوازن و/أو شامل" غير مناسبة. ويمكن صياغة الجملة ما قبل الأخيرة على النحو التالي: "دعا عدد من الوفود إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل، مع التركيز على أربع مسائل رئيسية. وفيما أيد البعض وضع برنامج عمل متوازن وشامل، شدد بعض الوفود على ضرورة عدم الربط بين عناصر برنامج العمل".

وتشير الفقرتان ٢٠ و٢١ أيضاً إلى أصدقاء الرؤساء، وينبغي، كما سبق لي أن اقترحت آنفاً، إيراد جميع هذه الإشارات في موضع واحد.

وفي الفقرة ٢٥، يعطي الجزء الأخير من الجملة الأخيرة الانطباع، عن غير قصد، بأن ثمة محاولة لإفشال أو تهميش برنامج العمل. فلا يُتصوّر أن يبدأ عمل موضوعي بدون برنامج عمل. وبالتالي يتعين تعديل الجملة ليصبح نصها كما يلي: "بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر".

أما الفقرة ٢٧ فلا تعكس روح ولا فحوى الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة. فينبغي أن يضاف إلى النص أيضاً الجمل التالية في رسالة الأمين العام:

فقد قال الأمين العام: "وكما بيّنت دورة العام الماضي، لا يمكن كسر المأزق بسبل إجرائية أو بمجرد تحسين المقترحات الحالية". وقد حث العواصم على "بناء توافق سياسي جديد في الآراء بشأن الأولويات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح".

والفقرة ٤١، شأنها شأن القفرتين ٣٤(و) و٣٨(د)، ينبغي أن تعكس على النحو الواجب أعمال الجلسة العامة غير الرسمية بشأن الضمانات الأمنية السلبية والحلقة الدراسية التي نظمها رئيس المؤتمر بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

أما الإشارات الواردة في الفقرات ٤٥ و٤٨ و٤٩ و٥٣ عن مسائل الهياكل الأساسية المدنية الحرجة، والألغام البرية المضادة للأفراد، واتفاقية التجارة في الأسلحة، ونظام الدفاع الجوي المحمول ينبغي أن تكون مقرونة بإشارات إلى آراء الوفود بشأن مدى أهمية إدراج هذه المسائل في جدول أعمال المؤتمر.

وأخيراً، فيما يخص الفقرة ٥٦، فإن بداية الجملة – "مع مراعاة تزايد اتساق وجدوى أنشطة المؤتمر طوال عام ٢٠٠٦" – عبارة عن إضافة. فالاتساق كلمة مشحونة بالمعاني في سياق الأمم المتحدة. وعلينا أن نتحرى الدقة فيما نكتب، وأن نقول بكل بساطة أن عدداً متزايداً من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية عقد في هذا العام وأن مناقشات مكثفة جرت بشأن المسائل الأربع الرئيسية بمشاركة خبراء، كان معظمهم من ممثلي الدول الأعضاء.

ولم يسفر برنامج أنشطة عام ٢٠٠٦ عن أي نتيجة ملموسة تذكر بخصوص برنامج عمل المؤتمر أو بخصوص أي جانب من جوانب أعماله الموضوعية. على أنه ولّد، بلا شك، زخماً يمكن مواصلته وتعزيزه أثناء دورة عام ٢٠٠٧.

وأقدم هذه الملاحظات ليس كمقترحات رسمية للتفاوض بشأنها وإنما لمساعدتكم على إعادة النظر في التقرير بما يجعله أكثر وقائعية وموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان الموقر على بيانه، والآن أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الموقر، السيد توماس سينكين.

السيد سينكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعود إلى البيان الذي ألقاه السفير البريطاني عن موضوع المعاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

فالولايات المتحدة تشاطر السفير البريطاني فيما أعرب عنه من دواعي القلق نيابة عن وفدي المملكة المتحدة وفرنسا. والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا تشعر بالقلق، وقد لاحظت في مراسلة مع الأمين العام للأمم المتحدة أن ممثل إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح المكلف بمسألة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى لم يتبع الإجراء الموصى به في المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فيما يخص التشاور مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات الخاصة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وقد كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا على اتصال بدول آسيا الوسطى الخمس في عدة مناسبات، ومؤخراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ثم في الأسابيع القليلة الماضية أيضاً، للإعراب عن القلق لعدم التشاور معها بالقدر الكافي في وضع مشروع المعاهدة.

ولا تزال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا متمسكة بتحفظاتها الجوهرية فيما يتعلق بمشروع المعاهدة. لقد كنا في انتظار دعوتنا تلبية لطلبنا بإجراء المزيد من المشاورات بين دول آسيا الوسطى الخمس والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. ونظراً لهذه الشواغل، لن يكون بوسع الولايات المتحدة أن تؤيد مشروع المعاهدة هذا في حال قررت دول آسيا الوسطى الخمس التوقيع عليه، وسنشرح أسباب هذا الموقف في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الموقر على بيانه، والآن أرى أن ممثل سوريا الموقر يطلب الكلمة. إليكم الكلمة، سيدي.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): لم يكن وفد بلادي ينوي تناول الكلمة في هذا الجلسة، ولكن حديثاً ورد على لسان سفير اليابان وسفير هولندا استدعانا للقيام بهذه المداخلة. فما قاله السفيران عن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية صحيح جزئياً. فقد ذهبا إلى أنه لا توجد دولة عضو في المؤتمر تعارض إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، والحقيقة الساطعة هي أن الغالبية العظمى من الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أوضحت أن إنشاء مثل هذه اللجنة ينبغي أن يكون بعد اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح يتناول على قدم المساواة المسائل الأربع الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال، أي نزع الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ووقف إنتاج المواد الانشطارية. وثمة شرط آخر هو أن تعمل اللجنة وفقاً لولاية شانون، التي سبق أن وافق عليها المؤتمر أو غالبية الدول الأعضاء فيه.

وبما أن بعض الوفود أشارت إلى التقرير، اسمحوا لي أن أقدم بعض التعليقات الأساسية على هذا التقرير، مع الاحتفاظ بالطبع بالحق في تناول الكلمة مرة أخرى للحديث عن أي فقرة بعينها بمجرد تلقي تعليمات من عاصمة بلادي.

إن وفد بلادي يتفق بالطبع مع جميع النقاط التي أوضحها سفير باكستان. وأود أن أضيف بعض التعليقات. ففيما يتعلق بالإشارة إلى أصدقاء الرؤساء، لا نرى مناسبة ذلك فيما نحن فيه، مع كل الاحترام الذي نكنه بالطبع للرؤساء وأصدقاء الرؤساء. فنحن لا نرى ضرورة ذكر هذا الفريق أو مهامه في التقرير، ذلك أن هذا الفريق لا يتمتع بأي صفة رسمية أو قانونية أو سياسية. وفي الفقرة ١٦ – وهو الأمر الذي سبق أن أشار إليه سفير باكستان – نود الإشارة إلى أن بعض الدول شددت على ضرورة اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن وضرورة أن تظل مبادرة السفراء الخمسة الأساس الأمثل للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل هذا.

وفي الفقرة ٢٠، ثمة إشارة إلى أن الوفود أبرزت أهمية إعادة النظر في جدول الأعمال. وكانت هذه الإشارة في محلها في عام ٢٠٠٥، أما في عام ٢٠٠٦ فقد اعتمد جدول الأعمال في الاجتماع الأول، وبعد اعتماد جدول الأعمال أثار بعض الوفود مسألة إعادة النظر في جدول الأعمال، في حين أعربت عدة وفود أخرى عن رأيها بأن جدول الأعمال كان متوازناً وشاملاً ويعكس جميع الشواغل ذات الصلة بالحالة الأمنية الدولية.

وهناك تناقض في الفقرتين ٢٥ و٢٦، إذ إن نهاية الفقرة ٢٥ تشير إلى ضرورة الشروع في العمل الموضوعي بينما نقرأ في الفقرة ٢٦ أن العمل الموضوعي كان أثناء دورة ٢٠٠٦ كذا وكذا. وبالتالي فالسؤال هو: هل بدأنا في العمل الموضوعي بالفعل أم لا؟ والإجابة عن هذا التناقض توجد بطبيعة الحال في الإشارة التي وردت في نهاية الفقرة ٢٥، حيث ذكر أن هدف العمل الموضوعي هو اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

وتحدثت الفقرتان ٣٤ و٣٥ مطولاً عن الاتفاق بشأن منع إنتاج المواد الانشطارية، وهنا نود أن نذكر مواقف الدول التي لم توافق على تقديم الأمور على هذا المنوال. وعليه نود أن يعكس التقرير الموقف الذي أوضحناه على التو فيما يتعلق بالمعاهدة الخاصة بوقف إنتاج المواد الانشطارية، لكي تكون الفقرة ٤٥ متوازنة. وكما تعلمون، ليس هناك توافق في الرأي بشأن موضوع معالجة هذه المسألة أو هذه المسائل، وبالتالي نود إما شطب هذه الفقرة أو الإشارة إلى الآراء المعارضة التي أعربنا عنها بهذا الصدد في عدة مناسبات.

وفي الفقرة ٤٦(أ)، نود إما شطب هذه الفقرة أو الإشارة إلى رمز الوثيقة الرسمية التي تبيّن مواقفنا في هذه المسألة. وينطبق الشيء ذاته على الفقرة ٥٣: فإما شطبها أو إضافة إشارة تعكس مواقفنا، وهي أنه لا يوجد توافق في الرأي في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسائل وأن مؤتمر نزع السلاح ليس المكان المناسب لتناول هذه المسألة. وينطبق الأمر ذاته على الفقرة ٥٤(أ)، التي ينبغي إما شطبها أو إدراج رمز الوثيقة التي تتضمن مواقفنا التي أعربنا عنها بخصوص هذه المسألة. وبالتالي، فبغض النظر عن هذه التعليقات، يحتفظ وفد بلادي بحقه في العودة لتناول جميع فقرات هذا التقرير في انتظار التعليمات التي نتوقع تلقيها من العاصمة بعد حين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سوريا الموقر على بيانه. المتحدث القادم على قائمتي هو ممثل بيرو، السيد دييغو بيليفان.

السيد بيليفان (بيرو) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، نظراً لأن وفد بلادي يتناول الكلمة لأول مرة خلال رئاستكم، اسمحوا لي ابتداء أن أهنئكم على الطريقة الفعالة التي أدرتم بها أعمالنا في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما تقديمكم مشروع التقرير الذي وُزع في الأسبوع الماضي. وأود بهذا الصدد أن أهنئ كذلك جميع رؤساء المؤتمر في عام ٢٠٠٦ على العمل الهام والخلاق الذي جرى طوال الدورة الحالية للمؤتمر، الأمر الذي يبعث في نفوسنا الأمل في أن يُتخذ مثالاً يحتذى به في العام المقبل لإعطاء دفعة إلى الأمام للعمل الموضوعي للمؤتمر.

لقد أتيح لدي، منذ الخميس الماضي، عدد من الفرص لتبادل الأفكار بشأن ما ينص عليه النظام الداخلي للمؤتمر بالفعل بخصوص التقرير السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد أبرز جميع الذين تحدثت إليهم ضرورة الخروج بتقرير موضوعي يوضح بصورة مناسبة ما حدث في عام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، وإذا جاز لي أن أسلك نهجاً مغايراً قليلاً، أود أن أشير إلى أن الطبعة ٢٢ من قاموس اللغة الإسبانية الصادر عن الأكاديمية الملكية الإسبانية، التي تسهر على الاستخدام الصحيح للغة التي يتحدث بها أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة، يعرف أولاً كلمة "موضوعي" بأنها "ما تعلق، أو له صلة، بموضوع بحد ذاته بغض النظر عما يفكر فيه المرء أو يشعر به". وبعبارة أخرى، تصف كلمة "موضوعي" شيئاً ما بمعزل عما يختلج في نفوسنا من مشاعر بشأنه. ويقدم القاموس نفسه ثلاثة تعاريف لكلمة "يصف"، هي: (أ) "تحديد، ورسم، ونعت شيء، وتصويره بشكل يقدم فكرة كاملة عنه؛ (ب) وتصوير شخص أو شيء بكلام لغوي، بذكر أو شرح مختلف الأجزاء أو الصفات أو الأحوال التي يتكون أو تتكون منها؛ (ج) وتحديد شيء تحديداً ناقصاً، ليس بذكر سماته الأساسية، وإنما بتقديم فكرة عامة عن أجزائه أو خواصه".

ويقيم النص الذي بين أيدينا توازناً جيداً بين التعاريف الثلاثة التي أوردت قبل قليل. فهو يصف بإسهاب الجلسات التي عقدت في عام ٢٠٠٦، ويشرح بموضوعية مختلف أجزاء العمل الذي أنجز وأخيراً يقدم عرضاً عاماً. ولهذه الأسباب، يعتقد وفد بلادي أن مشروع التقرير يلبي الاحتياجات المنصوص عليها في المادة ٤٥ من النظام الداخلي ويعكس بأمانة الأحداث التي شهدتها دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦.

إننا ندرك بالطبع أن أي وثيقة قابلة دائماً للتحسين، وبهذا الصدد نحن لن نرفض بحث أية مقترحات تحافظ على انسجام مشروع التقرير وروحه.

عـــلى أنني أود أن أسلط الضوء على بعض العناصر التي أرى أنها تعكس الآليات الخلاقة التي استخدمت في هذا العام. فنحن نقدر بوجه خاص الطريقة التي جرى بها مراعاة مصالح أعضاء المؤتمر في جميع بنود جدول الأعمال، وهو ما يؤكـــد عـــلى حكمـــة القرار الذي اتخذه الرؤساء الستة بقيادة السفير راباسكي بوضع جدول زمني للمناقشات المنظمة والموضـــوعية اســـتناداً إلى تلك الوثيقة. ونعتقد أيضاً أنه من المهم الإشارة بشكل لائق إلى العمل المنسق الذي اضطلع به الرؤساء الستة في عام ٢٠٠٦، والذي ساهم في إنجاز قسط وافر من العمل الموضوعي طوال الدورة الحالية.

ونرى أيضاً أن من المهم الإشارة إلى أصدقاء الرؤساء، باعتبار ذلك آلية تعكس قبول الأعضاء في المؤتمر بضـــرورة الـــبدء في مناقشة بشأن إمكانية تحديث جميع المسائل المتعلقة بالمؤتمر، سواء ما تعلق منها بالشكل أو بالجوهـــر. وبهذا الصدد، نود أن نعرب عن تنويهنا بالتقرير الأول المقدم في بداية حزيران/يونيه عن طريق رئيس المؤتمر آنذاك، السفير لوشينين من الاتحاد الروسي، وعن تأكيدنا أننا قد أخذنا علماً به.

وأخيراً، نرى أن الجدول الزمني للأنشطة الذي وافقنا عليه جميعاً في مطلع عام ٢٠٠٦ قد انعكس بشكل مناسب في الوصف المقدم للجلسات التي عقدناها بشأن كل بند من بنود جدول أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيرو الموقر على بيانه، والآن أرى أن سفير هولندا الموقر يطلب الكلمة.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن أحد الجوانب الملفتة التي اتسمت بها هذه الدورة التي عقدناها هذا العام هو أننا أجرينا مناقشات جادة بشأن مسائل حساسة في مزاج جيد للغاية. وأعني أن المناقشات كانت خالية من الجدل العقيم. فقد عملنا معاً بالفعل بشكل بناء وتعاوني للغاية، وهو ما أُقر أن تقريـــركم قد عكسه. وكلي أمل وثقة أننا سنتمكن على هذا النحو، وهو ما أتوقعه، من أن ننهي المناقشات ونتفق بشأن هذا التقرير بعد إدخال التعديلات المطلوبة.

والنقطة الثانية التي أود الحديث عنها هي أنني أود الاعتذار لزميلي من سوريا. فأنا أقر أنني لم أكن أعلم أنـــني أدرجت أصلاً في قائمة المتحدثين وأنني في الواقع لم أكن قد فرغت تماماً من وضع اللمسات الأخيرة على كلمتي، وبذلك اختلطت علي الأمور في النهاية، ولعل البعض قد لاحظ ذلك، وبذلك ارتبكت، ولا بد أن يكون هـــذا هو السبب الذي يجعلني أشعر أن زميلي السوري قد يكون فاته ما قلته وما قصدته بالفعل. فلم أكن أقصد البتة أن أكون ذي نظرة أحادية وأن أتحدث فقط عن مسألة واحدة. وأود أن أكرر هنا ما قلته بوضوح – وأردت أن أقولـــــه – لكـــي يسجل في المحضر. فما قلته هو أنه ينبغي على الأقل أن نكون قادرين على أن نتوصل إلى ضرورة إيجاد ترتيب ما، فيما يخص دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، يعكس الطائفة الكاملة من المسائل التي ينبغي أن يتناولها المؤتمر، بحيث يعطي لكل مسألة منها وزنها النسبي في المناخ السياسي السائد في الوقت الحاضر، مـــع الـــبدء في الوقـــت نفســـه، في نهاية المطاف، في مفاوضات ملموسة بشأن ولاية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي المفاوضات التي أيدها أو قبلها الجميع.

لقد استمعت أيضاً بإمعان إلى ملاحظاته الأخرى، كما استمعت أيضاً بإمعان، كما هي عادتي دائماً، إلى ملاحظـــات زميلنا العزيز من باكستان. فهي تنم عن حكمة بالغة. وعن فطنة خارقة. فالكثير منها وجيه جداً،

وتستدعي التأمل فيها. ولا يجد وفد بلادي أية مشكلة إزاءها. ولكنني آمل بحق في أن يوفّق هذا التقرير في توجيه رسالة مفادها أن شيئاً ما حدث هنا في هذا العام، وهو شيء مختلف بالمقارنة بالأعوام التسعة أو العشرة الماضية. وأود أن أعلـــن في الواقع أنه في هذا الشهر بالذات قبل عشر سنوات فتح السجل الخاص بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأذكر تماماً أن أول من وقع على هذا السجل في هذا الشهر بالذات كان الرئيس الأمريكي، السيد كلينتون. ومنذ ذلك الوقت، لم تقدم هذه الهيئة شيئاً يذكر، في حين أننا استطعنا في هذا العام بالفعل أن نبعث بصيصاً من الأمل، وهو ما ينبغي أن يذكر.

صـــحيح أن الوقائع غنية عن الشرح، وقد لاحظت، من خلال إجراء مقارنة دقيقة بين النصين - تقرير العام الماضي وتقرير هذا العام - أننا أضفنا نحو خمس أو ست صفحات، ولكنني لست متأكداً من أن زملاءنا في نيويورك سيفعلون الشيء ذاته ويقومون بمثل هذه المقارنة. ولكن بقراءة هذا التقرير، لا يتبادر الأمر إلى الأذهان لأول وهلـــة. فليس بالأمر السهل توجيه رسالة إلى زملائنا في نيويورك، الذين لم يشاركوا عن كثب في أعمالنا، بأن شيئاً مختلفاً قد حدث بالفعل، بالرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة قد لاحظ ذلك.

وأسوق لكم مثالاً واحداً لفت انتباهي بالفعل، وآمل أن يعذرني زملائي، لأن ثمة حدثاً ملفتاً في هذا العام بـــالفعل. لقد قدم مسؤول حكومي كبير وثيقتين في غاية الأهمية، هما عبارة عن نص ولاية ونص معاهدة بشأن وقـــف إنتاج المواد الانشطارية، والتي عكفنا على مناقشتها طيلة عشر سنوات. وهذا يحدث لأول مرة. حقاً لم ألاحـــظ في قراءتي الأولى ذكر هذا الأمر، ولكنني عثرت على ذلك في نهاية المطاف. فقد أشير إلى هذا الأمر في مكان ما في قائمة الوثائق. صحيح أننا جميعاً دبلوماسيون متمرسون. فغالباً ما نصرف النظر عن الوثيقة سيما إذا كانت أطول من أربع صفحات. فالمسألة تكمن إذن في كيفية العرض. ويمكننا أن نتصور ورود فقرة واحدة على الأقل تذكر أن هاتين الوثيقتين قد تم عرضهما.

وباختصار، أود أن أدعو الزملاء ممن لديهم عدة أفكار بهذا الخصوص - ولا سيما أمثال زميلي السوري الـــذي يتوقع تعليمات من دمشق - وأود أن أقول لهم، نظراً لما لنا من دور بخصوص هذه التعليمات، علينا أن نحرص على أن تكون هذه التعليمات بناءة وإيجابية قدر الإمكان، لتمكننا بالتالي من توجيه رسالة مؤداها أننا نسير على الطريق الصحيح وأن العام القادم سيكون عاماً أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه، والآن أرى أن ممثل المكسيك الموقر، السيد إنريكي أوشوا، يطلب الكلمة.

السيد أوشوا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء، أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة هذا المؤتمر، وأن أؤكد لكم بأن وفد بلادي سيقدم لكم دعمه الكامل. وأود أيضاً أن أتوجه لكم وللأمانة بالشكر على تقديمكم لنا مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة.

وأقتصر في هذا المقام على تقديم بعض التعليقات العامة، ونظرا لأن وفد بلادي كان ينوي تقديم تعليقاته أثناء المناقشة غير الرسمية فإننا نرى أنه تقديمها في هذا السياق من شأنه أن يزيد من قيمتها. وبهذا الصدد، أود أن أكتفي بالإشارة إلى فقرات قليلة فقط.

ففـــيما يتعلق بالفقرة ١٣، التي أشار إليها سفير باكستان الموقر، يرى وفد بلادي أن الاقتباس من بيان السفير راباسكي انتقائي ولا يعكس شعور جميع الأعضاء في المؤتمر.

وهناك ما بين الفقرتين ٢٣ و٢٤، مسألة هامة أرى أننا أسقطناها. ففي ١٦ شباط/فبراير، دعا عدد من الوفود بأن يقوم أصحاب البيان عن السلام والاستقرار ونزع السلاح، الذي يقدمه فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلام ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالوضع القانوني والاجتماعي للمرأة، بتلاوته بأنفسهم في الـــيوم الدولي للمرأة. ولم يعرب آنذاك أي وفد عن معارضته لهذا الاقتراح. بيد أنه بالرغم من ذلك، كان على رئيس المؤتمر تلاوة هذا البيان. ويبدو لنا أننا أمام حدث وقع بالفعل ويجدر الإشارة إليه في تقرير المؤتمر.

وفي الفقـــرة ٢٥، نقرأ عبارة "هذا الاقتراح"، في إشارة إلى مبادرة الرؤساء الستة، التي اعتبرت مبادرة مفـــيدة وبناءة واستحسنها جميع الدول الأعضاء في المؤتمر. وإذا كان وفد بلادي يرى أن مبادرة الرؤساء الستة خطوة في الاتجاه الصحيح وقد رحبنا بها بالفعل، فإننا نعتقد، على غرار ما كنا نرى دائماً، أنها بمثابة مسكّن ليس إلا ريثما يتم التغلب على الركود الذي لا يحتمل في مؤتمر نزع السلاح وبغية الشروع في مفاوضات وفقاً لولاية المؤتمر. وبالتالي أرى ضرورة أن تكون هذه الجملة أكثر توازناً.

وفيما يتعلق بالجملة الأخيرة من الفقرة ٢٥ والجملة الأولى من الفقرة ٢٦، نرى، على غرار ما أشار إليه وفد سوريا، أن ثمة تناقضاً لأنه إذا ما تحدثنا عن تكثيف الجهود لعقد مشاورات وبحث مختلف الإمكانيات المتاحة للتوصـــل إلى اتفاق بشأن البدء في العمل الموضوعي للمؤتمر، فلا يسعنا الحديث في الفقرة التالية عن طبيعة هذا العمل الموضوعي للمؤتمر. فهذا أمر لا يمكن التعبير عنه منطقياً على هذا النحو.

وأخيراً، أود الإشارة إلى الفقرة ٣٢، حيث نرى أيضاً أننا بصدد إغفال أمر مهم؛ وهو أن السفير بارك من جمهورية كوريا، قدم بصفته الشخصية في ١٤ آذار/مارس، عقب اختتام الأعمال، وثيقة عرض فيها مجموعة من المقترحات والتعليقات التي قدمت أثناء المناقشات تحت رئاسته بشأن البندين ١ و٢ من جدول الأعمال.

والـــنقطة الأخيرة التي أود الإشارة إليها، والتي لا أريد أن أطيل بشأنها، تتعلق بالفقرات ٤٥ و٤٨ و٤٩ و٥٣. فهـــذه الفقرات تتضمن إشارة محددة لمسائل بحثت في إطار البند (هـ)، بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل، والبند (و) بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح، والبند (ز) بشأن الشفافية في مجال التسلح. ويبدو لنا أن البنود الأخرى من جدول الأعمال لم تحظ بمثل هذه المعاملة. وبخصوص هذه النقطة، أود أن أكون واضحاً تماماً. فليس لوفد بلادي اعتراض على إدراج هذه الفقرات، ولكننا نرغب في أن تدعّم بآراء أخرى جرى الإعراب عنها بشأن موضوع نزع الأسلحة النووية مثلاً، حيث يمكننا تسليط الضوء على الشعور بالإحباط من جراء فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، أو ضرورة تسريع الخطوات الـ ١٣ التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه. المتحدث القادم على قائمتي هو سفير إيطاليا الموقر، السيد كارلو تريزّا.

السيد تريزّا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): كنت أحسب أن المناقشات بشأن التقرير أثناء الدورة ستجري بصورة غير رسمية، ولكنني أرى أننا بدأنا المناقشات بصورة رسمية، وعليه أود أن تكون آرائي معروفة عن هذه الوثيقة.

وأود أن أقول إن الوثيقة بوجه عام واقعية وموضوعية، وأرى أنها تعكس بوضوح المفاوضات وعمل المؤتمر وفقاً للمادة ٤٥ من نظامه الداخلي، وقد استمعنا بالفعل إلى بعض الملاحظات بهذا الخصوص. وهناك تعديلات يتعين إدخالها، ونحن مستعدون للمشاركة في المناقشات بشأن النص.

وأود أن أقترح أننا إذا ما شرعنا في عملية صياغة، أو مرحلة صياغة، فينبغي أن يتم ذلك بصورة غير رسمية. وفيما يتعلق ببعض البيانات التي قُدّمت في هذا الصباح، أرى أيضاً أنه يجدر بنا تفادي الإغراق في الطموح. فنحن لا نعتقد أن التقرير بحد ذاته يمكن أن يحل مشاكل مؤتمر نزع السلاح ولا سيما برنامج عمله. فنحن مطالبون برفع تقرير عن أعمالنا إلى الجمعية العامة، ولكن من الصعب الاعتقاد بأننا سنتمكن حقاً، من خلال هذه الوثيقة، من تحقيق ما عجزنا عن تحقيقه خلال العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه، وللتذكير هناك جلسة عامة غير رسمية ستكرس لعملية الصياغة. ولدي الآن طلب من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر لتناول الكلمة.

السيد سينكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أستسمحكم لتناول الكلمة مجدداً. لقد توقعت أن تجري مناقشة التقرير في جلسة عامة غير رسمية منفصلة، وبالتالي لم أتعرض للتقرير في ملاحظاتي التي اقتصرت على مسألة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وأكتفي بتقديم ملاحظة عامة واحدة أو ملاحظتين عن التقرير، أولاً أود أن أثني على الأمانة للجهود التي بذلتها لوضع تقرير أمين من الناحية الفكرية يعكس الوقائع التي حدثت. ومن هذا المنطلق نود أن نتقدم بتعليقين.

ألاحظ أن اللغة المستعملة في الجزء من التقرير الذي يتعرض لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - وأحيلكم بوجه خاص للفقرة ٣٨ - هي لغة وافية ووصفية ومسترسلة. فبإمكاني أن أقرأ هذا النص وأحصل على فكرة عما حدث بالفعل. ومن الناحية الأخرى، أحيلكم إلى الفقرة ٣٤، التي تتناول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويبدو أنها تتضمن سلسلة من الحواشي، ويحتاج المرء أن يكون متمرساً جداً لكي يستوعب ما حدث بالفعل في هذه المناقشات. وأود بالأخص أن أقترح بكل تواضع إضافة للنص، تأييداً لما قاله سفير هولندا، نرى أنها في غاية الأهمية بالنسبة لتطور مسيرة مفاوضاتنا بشأن هذه المعاهدة، وهي أن مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، السيد رادميكر، قدّم مشروع الولاية التفاوضية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومشروع المعاهدة معاً، ورغم أنني أرى أن ذلك قد ذكر في الفقرتين الفرعيتين (ز) و(ح) من الفقرة ٣٥ فيما يشبه الحاشية، فإنه يبدو لي أنه لكي يمكن وضع وصف فعلي لما حدث من وقائع بهذا الصدد، من المناسب إيراد إشارة أكثر شمولاً وأكثر وصفية، نظراً لأهمية الحدث. فهذه المعاهدة هي المعاهدة الوحيدة التي قدمت هذا العام، على ما أذكر، وكذلك بالنسبة لمشروع الولاية التفاوضية، وبذلك ربما استحق هذا الأمر أن يذكر بشكل خاص.

وأود أن أقترح بكل تواضع بأن النقطة الأولى التي يمكن أن تذكر، ربما مباشرة بعد مقدمة الفقرة ٣٤، هي بيان وقائعي كأن نقول في الجلسة العامة التاسعة عشرة بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ - ولست هنا بصدد إملاء نص تفاوضي، بل لمجرد التوضيح - قدم مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، السيد ستيف رادميكر، ثم نذكر "مشروع ولاية تفاوضية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (CD/1776)، بعنوان، كذا وكذا، ومشروع نص معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (CD/1777)، بعنوان، كذا وكذا". ويكاد يكون ذلك مطابقاً من حيث الموضوع لما هو بين أيدينا، ولكن قد يعطي ذلك قدراً أكبر من الأولوية لحدث في غاية الأهمية على غرار نص وروح المقطع بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي أرى أنه صيغ صياغة أحسن بكثير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه، والآن أرى أن سفيرة أستراليا الموقرة، السيدة كارولين ميلار، تطلب الكلمة.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود ابتداءً أن أهنئكم على هذا التقرير المفيد والمبسط والواقعي للغاية. فوفد أستراليا يرى أنكم قمتم بعمل جيد جداً. ونود أيضاً أن نشيد بجميع الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام على النهج الذي اعتمدتم في وضع هذا التقرير، وبشكل أعم على النهج الجماعي البناء الذي أرسيتم لعملنا الذي ساعدنا بالفعل على المضي قدماً. ونؤيد ما جاء بهذا الخصوص في التقرير، ولا سيما في الفقرة ٢٥، حيث وصف نهج الرؤساء الستة بأنه نهج مفيد وبناء. وقد كان كذلك بدون شك. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للفقرة ٥٦، التي تتحدث عن زيادة اتساق ومغزى أنشطة المؤتمر في هذا العام. وفي هذا السياق، نتفق مع هولندا بأن ذلك راجع إلى حد كبير إلى النهج الذي سار عليه الرؤساء الستة.

وتدعو أستراليا رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٧ إلى تبني نهج مماثل لكي لا يذهب هذا الزخم أدراج الرياح.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة محددة أثارها أحد المندوبين تتعلق بموضوع له أهمية بالنسبة لوفد بلادي، وهو الإشارة إلى منظومة الدفاع الجوي المحمولة MANPADS في الفقرتين ٥٣ و٥٤. وفي هذا السياق، بودي أن أقول إن التعليقات التي سأدلي بها بهذا الخصوص تنطبق سواء بسواء على الفقرتين ٤٥ و٤٦(ب). أما فيما يتعلق بالإشارات إلى المناقشة التي جرت بشأن منظومة الدفاع الجوي المحمولة والورقة المقدمة عن الموضوع والمذكورة في الفقرتين ٥٣ و٥٤، فأود أن ألاحظ أنها بسيطة للغاية وصريحة وواقعية، وأتلوها فيما يلي: "تناول بعض الوفود، أثناء المناقشة المركزة، مسألة منظومة الدفاع الجوي المحمولة." ولم يكن هناك أي تعليق أو تقييم لهذه المناقشة. وقد حدث ذلك. ووقع بالفعل. والتقرير يؤكد ذلك. وينبغي الاحتفاظ بهذه الإشارة كما هي. وأود أن أضيف أيضاً أننا طلبنا في جلسة سابقة إن كان بإمكانكم توزيع موجز الرئيس عن الحلقة الدراسية التي عقدتها أستراليا بشأن منظومة الدفاع الجوي المحمولة في ١٦ حزيران/يونيه كوثيقة من وثائق المؤتمر، ونتساءل إن كان بوسعكم القيام بذلك والإشارة إلى هذه الحلقة الدراسية في النسخة المعدلة من التقرير.

وأخيراً، فيما يتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، المشار إليها في الفقرتين ٣٤ و٣٥، نود أن نذكر بهذا الخصوص أيضاً أن هذه الإشارات هي الأكثر تبسيطاً والأكثر واقعية مما يمكن تصوره بخصوص المناقشة التي جرت. فالفقرتان تكتفيان بذكر المناقشة التي حدثت وبسرد الوثائق التي قُدّمت. ويجد وفد أستراليا

صـــعوبة كـــبيرة بـــالفعل لتلمّس ما يمكن الاتفاق عليه أو ما يمكن الاختلاف عليه فيما يتعلق بهذه الإشارات. فلا يوجد أي تقييم أو حكم من أي نوع كان بخصوص المناقشة. وقد تمت هذه المناقشة. وقدمت وثيقة بذلك.

هـــذا ونود أيضاً دعم إشارة أكثر وضوحاً إلى مشروع المعاهدة ومشروع الولاية التفاوضية المقدمين من الولايات المتحدة، وفقاً لما اقترحه قبل قليل ممثل الولايات المتحدة. فقد كان ذلك بمثابة تطور هام بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، وينبغي إدراج إشارة صريحة واقعية عنه في هذا التقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة أستراليا الموقرة على بيانها، والآن أرى أن ممثل سوريا الموقر، السيد حسين علي، يطلب الكلمة مجدداً.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): أستسمحكم لتناول الكلمة مرة أخرى. فأود أن أرد بإيجاز عما قاله ممثل الولايات المتحدة. ففيما يتعلق باقتراحه، ليس هناك في النظام الأساسي لمؤتمر نزع السلاح ما يدل على أن بنوداً من جدول الأعمال أهم من بنود أخرى، وليس هناك ما يبيّن أن ما يقدمه ممثل رفيع المستوى أو وكـــيل وزارة أو وزيـــر أهم مما يقدمه ملحق بسفارة. فالمواقف المعرب عنها في الجلسات الرسمية لمؤتمر نزع الســـلاح لها كلها نفس الأهمية القانونية والسياسية، ومن ثم نعارض الاقتراح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة. وأما فيما يتعلق بما قالته ممثلة أستراليا بخصوص موجز الحلقة الدراسية التي أقامتها بعثة أستراليا عن الأنشطة المتعلقة بالصواريخ المحمولة، فإننا نعارض أيضاً أية إشارة إلى هذه الحلقة الدراسية إذ لا علاقة لها بمؤتمر نزع السلاح.

الرئـــيس (تكـــلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سوريا الموقر على بيانه، والآن أعطي الكلمة لممثل المغرب، السيد محمد بن جابر.

الســـيد ابـــن جابر (المغرب): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ الأمر أن أعرب لكم عن خالص تقدير وفد بلادي للجهود التي تبذلونها لإعطاء دفعة إلى الأمام لأعمال مؤتمرنا، وبالأخص في هذا المنعطف الحرج الذي ينصب فيه اهتمام الأعضاء على تقرير مؤتمرنا هذا إلى الجمعية العامة. وبهذا الخصوص، أود أن أهنئكم على مشروع التقرير الذي أعددتم، والذي ينبغي أن ينظر إليه على أنه واقعي للغاية. ولكي نضمن أن يكون هذا التقرير أكثر شمولاً ويعكس بأمانة شديدة مداولاتنا في المؤتمر طوال الدورة، يود وفد بلادي أن يقدم الملاحظات التالية.

أولاً، لقد جرى تعيين أصدقاء الرؤساء من قبل الرؤساء مباشرة وبصورة غير رسمية، كما اكتفى السفير جيســـلاف راباسكي من بولندا بنفسه بإعلان هذا القرار في الجلسة الخاصة المعقودة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، دون أن يُستتبع بإقرار المؤتمر به. وبالتالي، وأقول هذا دون الإقلال من قدر السفراء الذين عينوا، والذين نكن لهم كل الاحترام والتقدير، والذين نشيد بالجهود التي بذلوها، فإن وفد بلادي يعرب عن تحفظاته بشأن الإشارة إليهم في الـــتقرير بصفتهم أصدقاء للرؤساء. ويعلن وفد بلادي، من جهته، تعبيراً منه عن المرونة المطلوبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع التقرير، عن استعداده لدراسة الاقتراح الذي قدمته باكستان والداعي إلى تجميع كل النقاط المتعلقة بأصدقاء الرؤساء في فقرة واحدة.

ثانـــياً، فيما يتعلق بالفقرة ١٥، بشأن الدعوة التي وجهها مؤتمر نزع السلاح لممثل الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة، فـــإن وفد بلادي يتفق مع ما قاله سفير باكستان من أنه يفضل إدراج الاتفاق الذي تم التوصل إليه بهذا الخصوص، على نحو ما قرره المؤتمر، وأنه إن لم نقم بذلك، فيستحسن تلخيص هذه الفقرة دون إفراغها من محتواها.

ثالـــثاً، فـــيما يتعلق بالعمل الموضوعي للمؤتمر أثناء دورة عام ٢٠٠٦، يرحب وفد بلادي بذكر عبارة "مسائل جديدة" في التقرير، لأول مرة وبشكل صريح، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا يسعني إلا أن أذكّر بهـــذا الصـــدد بالجهود التي بذلها وفد بلادي منذ توليه الرئاسة في عام ٢٠٠٤ لتشجيع المساعي الرامية لتكييف أعمالـــنا مع التطورات الجديدة على صعيد الأمن والسلام الدوليين. ولكي نبني على هذا التطور الإيجابي ونضعه عـــلى أســـاس متين، يرى وفد بلادي أنه من الضروري إدراج جميع المسائل التي أثارتها الوفود في هذا العام في مواضـــعها المناسبة من التقرير. فعلى سبيل المثال لا الحصر، من المفيد إدراج مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أثارتها كل من السنغال وكولومبيا في إطار البند ٦، بخصوص البرنامج الشامل لنزع السلاح. وينبغي اتباع النظام نفسه فيما يتعلق بالمواضيع الأخرى مثل الأسلحة العنقودية، والإنفاق العسكري، والشفافية في نزع السلاح، وأمن المعلومات.

رابعـــاً وأخيراً، لا بد من تحسين مشروع التقرير بغية ضمان اتباع جميع فقراته، وبالأخص الفقرة ٣٢، نسقاً واحداً. ومن الضروري أيضاً التأكد من الإشارة إلى جميع الاجتماعات التي عقدها المؤتمر، بما فيها الجلسات غـــير الرسمـــية، التي لم تذكر في الفقرة ٤١ عن موضوع التدابير الدولية الفعالة الرامية لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

شكراً لكم، سيدي الرئيس، وهنيئاً لكم مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى عباراته الرقيقة، والآن أرى أن سفير الجزائر الموقر، السيد إدريس جزائري، يطلب الكلمة.

السيد جزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): الجزائر عضو في فريق أصدقاء الرؤساء، ولكن لم تتح لنا الفرصة للإعراب عن آرائنا بشأن التقرير النهائي، الوثيقة CD/WP.542، وبالتالي أود أن أعرب لكم رسمياً بهذه المناسبة عن موقفنا.

لديـــنا ثلاثـــة أصناف من الشواغل. أولاً، وفيما يتعلق بالفقرة ١٦، نرى أننا نؤيد جميعاً الفكرة القائلة بضرورة اتباع نهج متوازن وشامل. ولا نرى أن النهج المتوازن بديل عن النهج الشامل والعكس بالعكس. فينبغي أن يكون النهج متوازناً وشاملاً في آن معاً، وبالتالي لا نوافق على إيراد الحرف "أو" بعد الحرف "و".

ثانياً، نقترح، بخصوص الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٥، أحد الخيارين: فإما أن نقول إن هناك شعوراً عاماً ساد بين الدول الأعضاء في المؤتمر بضرورة مواصلة تكثيف الجهود في إجراء المشاورات وفي استكشاف الإمكانيات المتاحة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لتمكين المؤتمر من الشروع في العمل الموضوعي. فنحن لا نرى أن الشروع في العمل الموضوعي ينبغي أن يكون خارج برنامج العمل، وبالتالي يكون النص: "توافق في الآراء بشأن برنامج العمل لتمكين المؤتمر من الشروع في العمل الموضوعي". وإذا لم يكن هذا الحل مقبولاً، فنحن مستعدون لقبول الصياغة التالـــية: "... زيادة تكثيف الجهود عن طريق إجراء المشاورات واستكشاف الإمكانيات المتاحة للتوصل إلى" – وهنا يضـــاف الـــنص الـــتالي – "توافـــق في الآراء بشأن برنامج العمل من أجل تمكين مؤتمر نزع السلاح من الشروع في المفاوضات وفقاً للولاية التي منحه إياها المجتمع الدولي". وسأقدم لكم ورقة تبين هذين الخيارين.

وتتعلق النقطة الثالثة بالفقرات ٤٥ و٤٨ و٤٩ و٥٣، إذ جاء على لسان رئيس سابق، وهو السفير راباسكي، كما ذكر في الفقرة ١١ من التقرير ذاته، وهو محق فيما ذهب إليه، "فيما يتعلق باعتماد جدول الأعمال، ... إذا تحقق توافق في الآراء لتناول أية مسألة من المسائل، فيمكن تناولها في إطار جدول الأعمال". ولم يتحقق في الواقع توافق في الآراء بشأن هذه المسائل المذكورة في الفقرات ٤٥ و٤٨ و٤٩ و٥٣، التي تشملها بالأحرى الجملة الثانية للسفير راباسكي حين قال، "سيراعي المؤتمر أيضاً المادتين ٢٧ و٣٠ من نظامه الداخلي ...، وكذلك الفقرة ٢٠ من التقرير والفقرات الأخرى ذات الصلة".

فماذا تقول المادة ٣٠ الواردة في الجملة الثانية؟ إنها تنص على أنه يحق لأي دولة عضو في المؤتمر أن تثير أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر في جلسة عامة وأن تتاح لها الفرصة كاملة لعرض آرائها بشأن أي موضوع ترى أنه جدير بالاهتمام.

وأرى أن هذه النقاط قد أثيرت استناداً إلى هذه الجملة الثانية من المادة ٣٠ من النظام الداخلي، كما وردت في الوثيقة CD/8/Rev.9. وعليه فإن اقتراحي هو إما أن ندرج جميع الفقرات في إطار البند الأخير من التقرير، الوارد تحت البند حاء، وإما إضافة البند طاء، بعنوان "البيانات المقدمة في إطار الجملة الثانية من المادة ٣٠ من النظام الداخلي"، وبعد ذلك تدرج جميع البيانات المقدمة، لأن ورودها قبل الجزء حاء، أو حتى ورودها موزعة على مختلف أجزاء هذا التقرير، يجعلها تبدو كما لو أنها أدمجت في جدول الأعمال وأنها بالتالي قد حازت على توافق في الآراء، وهو ما لم يحدث. وفي هذه الحالة، أود أن أقترح عليكم أيضاً أن تضيفوا إلى هذه القائمة التي ذكرتموها في الفقرات ٤٥ و٤٨ و٤٩ و٥٣ تلك النقاط التي قُدمت في إطار المادة ٣٠ من النظام الداخلي من قبل الجزائر بشأن الشفافية في مجال نزع السلاح، ومن قبل السنغال بشأن الأسلحة الصغيرة، إلخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجزائر الموقر على بيانه، والآن أعطي الكلمة لممثل فرنسا، السيد ميخائيل غريفون.

السيد جزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أنا آسف على المقاطعة. لقد كنت أشير إلى تلك الفقرات المتعلقة بالهياكل الأساسية المدنية الحساسة، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والألغام البرية المضادة للأفراد، ومعاهدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومنظومة الدفاع الجوي المحمولة، إضافة إلى المسائل التي أثارتها الجزائر والسنغال ودول أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. والآن أعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد غريفون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يتفق وفد بلادي تماماً مع ما قاله وفد أستراليا فيما يتعلق بالقسمين هاء وزاي من الجزء الثالث من التقرير. فنحن نرى ضرورة إيراد المواضيع في إطار ضمن بند جدول الأعمال الذي نوقشت فيه بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر.

السيد سجادبور (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنني أقدر الجهود التي تبذلونها، وأقدر أيضاً جهود الرؤساء الآخرين لمؤتمر نزع السلاح. والعمل الذي قامت به الأمانة جدير بالثناء حقاً. فقد تحلت بالمهنية في صياغة التقرير، وهو ما لقي استحساناً كبيراً لدى وفد بلادي.

ولكن حتى المهنية العالية لا ينتج عنها دائماً عمل وافٍ وكامل، فالكمال ليس من خصال الرجال، والتقارير ليست هي الأخرى كلها كاملة وخالية من أوجه النقص.

فبعد قراءة التقرير بروية والإصغاء إلى جميع المناقشات بإمعان، يرى وفد بلادي أن ثمة مشكلة هي أساس كل هذه الاختلافات في الآراء بشأن التقرير، وهو ما يُعزى إلى الخلط الحاصل في التقرير وفي المحاضر الحرفية للجلسات. ونحن نعلم أنه يعد محضر حرفي في المؤتمر. وهناك تقرير. وهما متباينان من حيث المغزى والهيكل، وثمة حالات يكون فيها المحضر مهيمناً، وأعتقد أن الأساس الجوهري يكمن في هذه المسألة، وأكتفي حالياً بهذه الملاحظة العامة، ولكنني أعتقد أن هذه المسألة جديرة بأن تناقش وأن تفصل لاحقاً.

ولدينا أيضاً بعض الملاحظات لا سيما بخصوص الفقرات ١٣ و٢٥ و٢٦ و٤٥ و٥٣، ولكن أتركها للوقت المناسب، وهي لا تقتصر بالطبع على هذه الفقرات، على أنني أرى أن المسألة الجوهرية التي أثارها وفد بلادي جديرة بالاهتمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك على بيانك، والآن أرى أن ممثل كندا الموقر، السفير بول ماير، يطلب الكلمة.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم وزملاءكم على تقديمكم لنا مشروع تقرير أرى أنه يتسم بمهنية عالية وبحسن التصميم. وأود أن أكتفي بترديد التعليقات الحكيمة التي أدلى بها زملاء من قبل. وأعني تحديداً سفير باكستان عندما حث على ضرورة أن يكون التقرير وقائعياً وليس تفسيرياً، وزميلي الهولندي عندما لاحظ أن الوقائع غنية عن الشرح. وأرى أنه ينبغي أن نسترشد بهذه النصائح. فالتفسير يفتح المجال، فيما أعتقد، لتعقيدات حقيقية سنواجهها جميعاً، وأرى أنه بإمكاننا تفادي ذلك إذا ما تقيدنا بسرد الوقائع كما سارت عليه الأمور في هذا العام، مهما كان هذا السرد مبسطاً. وأنا متفق تماماً مع تذكير السفير تريزّا لنا بأن التقرير لن يحل مشاكل مؤتمر نزع السلاح أو مشاكل برنامج عملنا الذي احترنا في أمره، وأرى أنه من غير الواقعي، وهو أقل ما يقال، بكل صراحة أن نتوقع أن الزملاء في نيويورك أو في عواصمنا أو في مكان آخر سيعكفون على هذا النص عن كثب لاستنباط ما به من الحكمة والإلهام.

فما يهم بحق الآن بالنسبة لنا هو الانتهاء من هذا التقرير في أقرب وقت ممكن، أما الحلول لمشاكلنا فتكمن، فيما أرى، في عملية دبلوماسية وسياسية متطلعة للمستقبل، وليس في عملية تركز على الماضي، وتُعنى بالمحفوظات والتصنيف الزمني للأحداث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كندا الموقر على بيانه، والآن أعطي الكلمة لسفير الاتحاد الروسي الموقر، السيد أنتون فاسيلييف.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أود أن أعرب بدوري عن شكري على النص الرائع الذي أعددتم، والذي يمكن أن يُتخذ، كما بيّنت مناقشات هذا اليوم، أساساً متيناً لمزيد من المناقشات، ونحن نرى أننا قادرون بالفعل، في الوقت الذي تبقى لنا، على التوفيق بين مختلف الآراء بشأن المسائل التي أخذت بالفعل تتشكل ببطء، وعلى التوصل إلى قاسم مشترك واختتام هذا العام من عمر مؤتمر نزع السلاح بوضع تقرير وقائعي جيد.

ثانياً، أود أن أعرب عن الاتفاق مع ممثل إيطاليا الموقر وأدعو إلى الانتقال إلى المساعي العملية بشأن النص في أسرع وقت ممكن. وأعتقد أنه يجب علينا أن نبدأ جلسة غير رسمية ومناقشة صياغة محددة لفقرات محددة، بما يمكننا من تسريع وتيرة عملنا.

ثالثاً، أود أن أقدم تعليقاً صغيراً وملموساً تعقيباً على اقتراح وفد الولايات المتحدة بضرورة إيلاء المزيد من الأهمية نوعاً ما لتقديم الولايات المتحدة مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومشروع ولاية للعمل المقبل لهذه المعاهدة. فنحن مستعدون، من حيث المبدأ، لبحث هذا الاقتراح، ونظرتنا إليه إيجابية للغاية. والنقطة الوحيدة التي أود أن أوضحها هي أن المسوغ المنطقي لهذا الاقتراح لم يوضح، في نظري، على الوجه الصحيح توضيحاً كاملاً، إذ إن صياغة الفقرة ٣٨، المتعلقة بقائمة الجلسات العلنية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، جرى مقارنتها بالفقرة ٣٤، المتعلقة بقائمة الجلسات العلنية بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. سيدي الرئيس، قد أكون مخطئاً، ولكن ما فهمته هو أن المسألة لا تكمن في أن أمراً وصف عمداً بتوسع شديد في حالة واحدة وباقتضاب شديد في حالة أخرى، بل إن المسألة هي أن الصياغة المتعلقة بجلسات المؤتمر وردت حرفياً بالصورة التي اقترحها الرئيس على المؤتمر آنذاك، لا غير. وفي هذا الصدد، يبدو لي أن علينا بكل بساطة أن ننظر إلى الواقع كما هو وهو أن الأمر لا يعدو كونه انعكاساً واقعياً لما حدث بالفعل.

والنقطة الرابعة هي، أنني أود الرد باختصار شديد في سياق اجتماعنا المفتوح لهذا اليوم على ما استمعنا إليه في بيان ممثل اليابان الموقر، السفير ماين. فمن الصعب علينا الاتفاق مع عدد من الملاحظات التي وردت في بيانه الذي أدلاه هذا اليوم، ولكننا نحترم كثيراً ما قاله بطبيعة الحال. وأود فقط أن أناشد كل واحد منا في هذه المرحلة التركيز على ما يهمنا، وهو التوصل إلى خلاصة إيجابية في ختام عام إيجابي؛ وأود أن أناشد كل واحد منا في هذه المرحلة التركيز، قدر الإمكان، على ما يجمعنا وتفادي مقارنة بعض المسائل الرئيسية التي نعكف على مناقشتها في مقابل مسائل أخرى، وأن نتحلى بالحكمة والمسؤولية والموضوعية. فسيساعدنا ذلك على الحفاظ على هذا الزخم البناء الذي أحرزناه في هذا المؤتمر بشق الأنفس، بفضل تضافر جهود الجميع طوال هذا العام، والمضي به قدماً إلى العام القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه، وأود أن أناشدكم مرة أخرى على قصر بياناتكم على إبداء تعليقات عامة فقط ليتسنى لنا بدء جلستنا العامة غير الرسمية في أقرب وقت ممكن. والمتحدث القادم على قائمتي هو ممثل الأرجنتين، السيد مارسيلو فايي فونروج.

السيد فايي فونروج (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بهذا النص الذي نحن بصدد تحليله، ليس لدينا أية اعتراضات على الموافقة عليه كما هو. فهو نص كامل، ووقائعي، ويعكس إلى حد ما ما جرى في هذا المؤتمر. وبهذا الصدد، فنحن نشاطر الرأي القائل بضرورة أن يكون التقرير وقائعياً، وبالتالي نطلب

إدراج فقرة جديدة ٥٢ مكرراً عند تناول الجزء (ز)، الشفافية في نزع السلاح، على اعتبار أن الفقرة ٥٢ مكرراً التي نقترحها ستشير تحديداً إلى النقاش المركز بشأن واحدة من المسائل التي تناولها المندوبون في هذا المؤتمر، وتتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وكما تذكرون أن تقريراً قُدم بتلك المناسبة إلى المؤتمر شفهياً عن العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية برئاسة وكيل وزير خارجيتنا، السفير غارسيا موريتان. ونود، بهذا الصدد، أن نطلب ليس فقط صياغة الفقرة ٥٢ مكرراً، بحيث تشير بالتحديد إلى مسألة "سجل الأمم المتحدة" في مجال الأسلحة التقليدية، بل أيضاً إضافة فقرة فرعية (ج) جديدة إلى الفقرة ٥٤ تُذكر فيها الوثيقة، التي سنحيلها إلى أمانة المؤتمر، والتي ستتضمن العرض الشفوي الذي قدمه السفير غارسيا موريتان، وهو العرض الذي بيّن، هنا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، النتائج التي أحرزها فريق الخبراء، والتي كانت، فيما أعتقد، نتائج مرضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين الموقر على بيانه، والآن أعطي الكلمة لممثل الهند الموقر، السيد إندرا ماني باندي.

السيد باندي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أن نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى للإشادة بكم على إعدادكم تقريراً وقائعياً ومتوازناً للغاية.

فنحن لا نجد، من حيث المبدأ، مشكلة كبيرة مع هذا التقرير، وبوسعنا أن نساير التوافق في الآراء الحاصل بشأنه. بيد أننا نود أن نثير نقطة فيما يخص الفقرة ٢٥، سبق أن أثارها قبلي عدد من الوفود، وهي تتعلق بالجملة الأخيرة من تلك الفقرة. فنحن نود أن ترد في هذا المكان إشارة إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق على برنامج العمل، وأن هذا الاقتراح منسجم مع البيان الذي أدلت به الرئاسة البولندية في مستهل مبادرة الرؤساء الستة، حيث ذكر أن رؤساء هذا العام يتحملون مسؤولية خاصة عن العمل سوياً بشأن أرضية مشتركة لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وأود أن أشير أيضاً إلى أن الفقرة ٢٠ من تقرير العام الماضي تضمنت جملة مماثلة في نهاية الفقرة، حيث أشارت بوضوح إلى أن شعوراً عاماً ساد بين الدول الأعضاء في المؤتمر بضرورة مواصلة تكثيف الجهود في إجراء المشاورات، وفي استكشاف الإمكانيات المتاحة، بغية التوصل إلى اتفاق على برنامج العمل. وبذلك، إذا كانت هذه الجملة استنساخ لجملة تقرير العام الماضي، فينبغي أن تعكس بوضوح ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه، والآن أعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة الموقر.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): سأحاول أن أوجز. مما يشجعني كثيراً تلك المداخلات الأخيرة لمتحدثين حاولوا إبراز ما نحن بصدده بالفعل في هذا المسعى، وهو تقديم تقرير منصف ودقيق عما قمنا به في هذا العام وربما لشرح - ولعل هذه هي المسألة الأهم والأفيد لأي قارئ خارجي - كيف تمكننا لأول مرة من تحقيق نجاح في بعث الحيوية من جديد في هذه المنظمة وفي هذه الهيئة لفترة كبيرة من الوقت. وأود في هذا السياق بالذات تقديم بعض الملاحظات العامة لإلقاء إطلالة إلى الوراء.

إن مؤتمر نزع السلاح هيئة فريدة من نوعها من حيث إنها المحفل الدولي الوحيد المخول بولاية ويتناول بشكل روتيني مسائل ذات حساسية قصوى على الصعيدين السياسي والعسكري. وتكتسب هذه المسائل أهمية بالغة للسلم العالمي. ومما يؤسف له، أن مؤتمر نزع السلاح غرق، على مدى عقد من الزمن تقريباً، في مناقشات إجرائية بحتة. وقد لا يكون الأمر قد بلغ مداه ربما على غرار الإمبراطور نيرو الذي كان يلهو وروما تحترق، ولكن مع ذلك، نتحمل مسؤولية جسيمة، ونحن نستهل القرن الحادي والعشرين، عن الشروع في إيجاد إجابات على التحديات التي يثيرها هذا العالم المعولم والمترابط في المجال السياسي - العسكري. وهذه المناقشات قد لا تكون مريحة، ولكنها ذات أهمية جوهرية.

وبطبيعة الحال، يجب علينا أيضاً أن نقيم قدراً من التوازن بين الدول والمجموعات الوطنية واحترام آراء هؤلاء وهؤلاء، ولكن أيضاً التحلي بروح توفيقية والمرونة وسعة الخيال، وقد تشجعتُ بهذا الخصوص، في هذه الفترة القصيرة من وجودي معكم، إذ رأيت تبلور هذه العناصر الرئيسية من عمل الدبلوماسي. وأهنئكم كثيراً على تقريركم، الذي أعتقد أنه يمثل توازناً هيكلياً جيداً، والأهم من ذلك ربما، أنه يشرح الكيفية التي تمكن بها مؤتمر نزع السلاح من انتشال نفسه من المستنقع الإجرائي الذي آل إليه. وأعتقد أني محق في القول إن غالبية الآراء ترى ضرورة إيجاد سبيل للإفادة من تجربة هذا العام، بدل التعلق بالمحاولات السابقة التي لم تسفر عن النتائج المرجوة، وإن قُدِّمت بحسن نية.

وكما قلت، لقد أثيرت مسألة التوازن كثيراً، ومن دواعي تشجيعي بهذا الشأن أيضاً المداخلات التي استمعنا إليها هذا الصباح، حيث يستشف منها أنه عند الحديث عن التوازن فإن الأمر لا يتعلق بالتجانس وإنما بالمعاملة المتساوية والموضوعية، وأعتقد أنكم وضعتم مشروعاً جيداً للغاية يعكس هذه الموضوعية والمعاملة المتساوية، وذلك شرط ضروري لكي يكون التقرير متطلعاً للمستقبل. وأتفق مع وفود أخرى على ضرورة التركيز على التعديلات البسيطة المطلوب إدخالها ربما لتحسين النص والتعبير عن النجاح الحقيقي الكبير الذي أحرزناه في هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة الموقر على بيانه، ولعل السبيل الأفضل لاختتام الجزء الرسمي من هذه الجلسة هو إعطاء الكلمة للرئيس الأول للمؤتمر في هذا العام، السفير جيسلاف راباسكي من بولندا.

السيد راباسكي (بولندا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أولاً أود أن أهنئكم وأشكركم على التقرير، الذي أجده شخصياً متوازناً وموضوعياً ويعكس الأحداث التي وقعت خلال دورة هذا العام. ويمكننا بطبيعة الحال تحسينه، وهنا أود أن أشكر جميع ممثلي البلدان الموقرين الذين تحدثوا حتى الآن بهدف تحسين تقرير دورة هذا العام.

ولكن اسمحوا لي أن أشير إلى مسألتين. أولاً، فيما يتعلق بأصدقاء الرؤساء. أود بوجه خاص الإشارة إلى الاقتراح بعدم ذكر الأصدقاء في التقرير لأن النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح لا ينص على هيئة من هذا القبيل. صحيح أنها غير موجودة في النظام الداخلي، ولكنها موجودة بالفعل في تاريخ مؤتمر نزع السلاح. وما أريد ذكره هنا هو أن في عام ١٩٩٤، عُيّن صديق للرئيس لبحث مسألة توسيع عضوية المؤتمر. وكان هذا الشخص هو

السـفير فيليـب لامبريا من البرازيل، وقد ذُكر تعيينه في التقرير في إطار الجزء الخاص بجدول الأعمال وبرنامج العمل، كما قام الرؤساء اللاحقون لدورة عام ١٩٩٤ بتمديد تعيينه آنذاك، وأحيلكم إلى الفقرة ٨ من تقرير عام ١٩٩٤. وقـد تعـرض الـتقرير لنتائج عمله في الجزء الذي يشير إلى ولايته، بعنوان "توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح". وهذه هي السابقة التي تتيح لنا إمكانية السير على هذا المنوال في تقرير هذا العام. وأرى أن ما تضمنته الفقرة ١٣ يعكس على الوجه الصحيح نية الرؤساء الستة لهذا العام، ويعكس أيضا نتائج عمل أصدقاء الرؤساء.

لقد كانت مساهمة السفراء الموقرين الذين خدموا كأصدقاء للرؤساء مفيدة للغاية أثناء هذه الدورة، ولهذا السبب، ونظراً كذلك للسابقة التي حدثت في تاريخ مؤتمر نزع السلاح، يجدر الإشارة إليهم في التقرير كما يليق. وعلـيه يرجى الحفاظ على ما ذكر بهذا الصدد في التقرير، وإن كنت شخصياً، كما قلت سابقاً، مستعد ومنفتح على بحث أية تحسينات يمكن إدخالها على ما اقترحناه في هذا التقرير.

والمسـألة الأخـرى التي أود الإشارة إليها هي البيان الذي ألقيته حينما كنت الرئيس الأول لدورة هذا العام. فقد اقتبس بعض السفراء مما قلت آنذاك، وأنا أتفق معهم تماماً، فهم على حق فيما قالوا. فما قالوه صحيح، وقد قلت ذلك بالفعل في الجلسة الثانية لمؤتمر نزع السلاح.

شـكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. آمل في أن ننتقل قريباً إلى عقد جلستنا غير الرسمية لمناقشة جميع فقرات التقرير بمزيد من التفصيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير بولندا الموقر على بيانه. وهكذا نكون قد استمعنا إلى جميع المتحدثين المسجلين على قائمتي. أرى أن سفير الصين الموقر يرغب في تناول الكلمة.

السيد تشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): لم أكن أنوي التحدث أثناء هذه الجلسة الرسمية ولكن نظراً لأن عدداً من البلدان أبدت مواقفها، فبودي أن أقول بدوري بضع كلمات.

إن وفد بلادي ليعرب عن امتنانه لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء الأمانة على كل الجهود التي بذلتموها في إعـداد تقريـر هذا العام. وإجمالاً، أعتقد أن هذا المشروع يتيح أساساً جيداً لعملنا. أما عن رأينا في محتوى التقرير، فسنبينه بمزيد من التفصيل أثناء جلساتنا غير الرسمية.

وأود في هـذا المقـام أن أكـتفي بالتأكيد على أنني أؤيد التعديلات المقترحة من قبل سفيري باكستان والجزائر الموقرين على الفقرة ٢٥ بخصوص برنامج العمل.

وأخـيراً، أود أن أشـير إلى أننا موجودون في هذا المكان اليوم لمناقشة مشروع التقرير الذي أعده الرئيس وليس لمناقشة استنتاجات أو آراء أي واحد من الوفود فيما يتعلق بالمؤتمر. ففيما يتعلق بالمناقشات التي دارت في هذا العـام، لكل بلد أن يستخلص الاستنتاجات كما يحلو لـه، ولكن إذا ما قررنا جميعاً أن نعرض هذه الاستنتاجات فإنـنا سوف نجد العشرات منها. ولن يفيد ذلك مناقشاتنا في شيء. وبالتالي، أرى ضرورة مواصلة تركيز مناقشاتنا على مشروع التقرير الذي بين أيدينا بدلاً من الإدلاء ببيانات غير ذات أهمية بالنسبة لهذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس وإلى الأمانة. يبدو أننا استمعنا إلى آخر متحدث في هذه الجلسة العامة الرسمية. هل هناك من وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لدي سؤال. أرى شخصياً أن هذه القاعة لا تساعد كثيراً حقاً على إجراء مناقشات جماعية أو في مجموعات، فأنا مثلاً أراني جالساً وأدير ظهري لجميع زملائي. وهذا لا يساعد كثيراً. وأسأل الرئاسة، متى ستكون قاعة المؤتمر الخاصة بنا متاحة لنا مجدداً؟ عذراً على هذا السؤال، ولكن ذلك سيساعد كثيراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً على سؤالك. وأطلب من نائب الأمين العام لمؤتمرنا الرد عليه.

السيد كفلي (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): الحالة فيما يتعلق بقاعة المجلس هي أن نظام الصوت فيها لم يعد يصلح ولا يسعنا الاعتماد عليه، وبالتالي لا يمكن عقد اجتماعات في تلك القاعة إلى حين استبدال نظام الصوت. وقد بلغني من إدارة خدمات المؤتمرات أن عقداً لإجراء الأشغال قد أبرم ولكنها ستستغرق سبعة أسابيع تقريباً، وبذلك لا يتوقع مع الأسف أن نتمكن من استعمال هذه القاعة قبل نهاية دورة عام ٢٠٠٦.

لقد استعملنا، كما تعلمون، بدلاً من ذلك القاعة السابعة التي تتيح ربما قدراً أكبر من الخصوصية من هذه القاعة للاعتبارات التي سبق ذكرها. على أن المشكلة في القاعة السابعة هي أن عدداً من الوفود شعر أن توزيع المقاعد في تلك القاعة لم يكن مناسباً من حيث إن الجلوس أمام لوحة اسم البلد غير ممكن إلا لعضو واحد فقط من كل وفد. ولذلك سعينا لإيجاد قاعة بديلة، على سبيل الاحتياط فقط، تكون متاحة في هذا الجزء من قصر الأمم، وهذه هي القاعة التي خصصت لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي، نائب الأمين العام. وبهذا نختتم جلستنا العامة الرسمية لهذا اليوم. ووفقاً لخطتنا لهذا اليوم، سيتبع هذه الجلسة العامة بعد عشر دقائق من الآن، جلسة عامة غير رسمية سنقوم أثناءها بالقراءة الأولى لمشروع تقرير المؤتمر.

وهذه الجلسة العامة غير الرسمية مفتوحة فقط، كالمعتاد، للدول الأعضاء في المؤتمر، فضلاً عن الدول الأعضاء بصفة مراقب.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر غداً، الخميس، ٧ أيلول/سبتمبر، وستعقبها جلسة غير رسمية نواصل فيها النظر في مشروع التقرير.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

- - - - -